



global witness

## يفيد تقرير الشاهد العالمي انه يتم استغلال ثروات زيمبابوي الهائلة من الماس من قبل نخب سياسية وعسكرية متكتمة

كشف تقرير جديد لمنظمة الشاهد العالمي النقاب عن قيام نخب عسكرية وسياسية قوية بالإضافة إلى قوات الأمن باستغلال قطاع الماس الواعد في زيمبابوي سراً، مع إخفاء حجم الخسائر عن شعب زيمبابوي.

بحث التقرير الذي جاء بعنوان "مهمة داخلية" حالة خمس شركات تعدين رئيسية عملت مؤخراً في منطقة مارانج للماس. ويظهر التقرير كيف أخفت الشركات تعاملاتها المالية والحيلولة دون التفتيش على عملياتها من قبل الرقابة العامة، وكذلك إخفاء حصص كبيرة في هذه الشركات تملكها وكالة الاستخبارات المركزية المخيفة والجيش الزيمبابوي بل والحكومة نفسها. ويثير هذا الأمر مخاوف من أنه يتم سراً استخدام الأموال المتأتية من الماس لتمويل المؤسسات المسؤولة عن قمع الشعب الزيمبابوي.

وبجانب هذا التقرير، نشرت منظمة الشاهد العالمي خريطة لم يسبق مشاركتها من قبل تكشف عن تفاصيل حقوق امتياز لشركات في حقول مارانج للماس في زيمبابوي كما أنتجت المنظمة فيلماً قصيراً يبرز أفراداً من المجتمعات المحلية بصفون آثار حقول مارانج للماس على حياتهم.

لم يستفد العامة في زيمبابوي من ثروة الماس إلا بقدر ضئيل جداً. فمنذ عام 2010، صدّرت زيمبابوي رسمياً أكثر من 2.5 مليار دولار من الماس وفقاً للأرقام الرسمية الصادرة عن منظمة "عملية كيمبرلي" (Kimberley Process). وتظهر التقارير الحكومية المحدودة المتاحة أن 300 مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ فقط قد سُجلوا بوضوح في الحسابات العامة.

يفيد مايكل غيب من منظمة الشاهد العالمي قائلاً: "لم يقدم الكشف عن هذه الثروات التي كانت واعدة لشعب زيمبابوي إلا خيبة الأمل، ولم تخدم بشكل أساسي سوى عصابة سرية من المصالح السياسية والاقتصادية المكتسبة. كما أن هناك مؤشرات واضحة على تواطؤ الدولة في الاستيلاء على هذه الموارد الهامة". ويضيف: "وبالنظر إلى مدى عدم شفافية القطاع وسريته، فإنه من المرجح أن يكون ما اكتشفناه مجرد عرض واحد لمشكلة أوسع نطاقاً؛ فالشعب الزيمبابوي يستحق أن يعرف حجم قيمة أرباح الماس، وأين تُنفق".

ويترتب على سوء إدارة قطاع الماس عواقب وخيمة على التنمية والديمقراطية في زيمبابوي. فلم يقتصر الأمر على عدم استفادة الشعب الزيمبابوي من الماس، بل تشير الأدلة إلى أنه قد مول آلة الدولة المتورطة باستمرار في القمع. وهذا يثير شكوكاً خطيرة حول ادعاء الرئيس موغابي بأن المستثمرين من القطاع الخاص هم الوحيدون المسؤولون عن إضاعة مليارات الدولارات من عائدات الماس.

تشمل النتائج الرئيسية التي توصلت إليها منظمة الشاهد العالمي ما يلي:

- تشير وثائق سرية إلى أنه يعتقد أن وكالة التجسس المخيفة في زيمبابوي، وهي وكالة الاستخبارات المركزية (CIO)، تملك حصة في شركة في مناجم مارانج لتعدين الماس اسمها كوسينا دياموندز. وقد تمت التجارة في ماس هذه الشركة في أنتويرب وديبي، ويتم بيعه بحرية في الأسواق الدولية على الرغم من مخاوف احتمال استخدامها في تمويل انتهاكات حقوق الإنسان. ويبدو أن الشركة ستستمر في ذلك، حيث اندمجت الآن مع شركة زيمبابوي الموحدة للماس (ZCDC).
- دخل الجيش الزيمبابوي في شراكة مع مستثمر صيني لإنشاء شركة تعدين ماس تدعى أنجين ماينينغ. وتشير الدلائل إلى أن ماس أنجين قد بيع على الأرجح في أنتويرب بما ينتهك عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على مالك آخر من مالكي الشركة مرتبط بالجيش الزيمبابوي؛
- عقد مبادا دياموندز أكبر امتياز في مارانج، ولكن مالك حصة 25 في المئة في الشركة ظل مخفياً. وقد وجدت جلوبال ويتنس أدلة تشير إلى أن روبرت مهلانغا، وهو عضو متقاعد من قوات الأمن في زيمبابوي، وحليف قوي للحزب الحاكم والرئيس، يقف وراء الحصة الخفية.
- تم إنشاء مؤسسة تعدين الماس (DMC) كمشروع مشترك بين حكومة زيمبابوي ومستثمر خاص، هذا على الرغم من وجود أدلة تشير إلى تورط الأفراد الذين كانوا وراء إنشاء الشركة في تهريب كميات كبيرة من الماس الزيمبابوي لعدة سنوات قبل الحصول على ترخيص.

وتأتي هذه المعلومات التي تم الكشف عنها في الوقت الذي تستعد فيه زيمبابوي لإجراء الانتخابات في عام 2018 والتي يقترّب فيها الحزب الحاكم من نزاع داخلي حول خلافة الرئيس. وقد لعبت المؤسسات والوكالات المذكورة في التقرير أدواراً هامة في تثبيط الديمقراطية في زيمبابوي وارتكاب انتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان في مراحل رئيسية من التاريخ السياسي المضطرب للبلاد. وقد وفرت الحصص غير

المعلن عنها في صناعة الماس داخل البلد مصدراً خفياً لتمويل أنشطتها، مما قوض الرقابة العامة الأساسية والتدقيق. وتستمر تجارة الماس التي قد تُستخدم لتمويل هذه الأنشطة المضرة بحقوق الإنسان بحرية نسبية في الأسواق الدولية.

يقول مايكل غيب "إن الماس في زيمبابوي يظهر تماماً القيود على الجهود الحالية لعرقلة بيع الماس المستخدم في تمويل انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات". ويضيف "إن قطاع الماس في زيمبابوي يحتاج إلى إصلاح كامل وينبغي على شركات الماس في جميع أنحاء العالم أن تتحمل مسؤولية التاريخ الخفي للموارد التي تستفيد منها".

يقف قطاع الماس في زيمبابوي الآن على مفترق طرق. وقد بدأت عملية إصلاح هذه الصناعة بطرد شركات المشاريع المشتركة من حقول الماس وإنشاء شركة تعدين جديدة تدعمها الحكومة هي شركة زيمبابوي الموحدة للماس (ZCDC)، غير أنه لا يبدو أن هناك علامات على انحسار السرية التي اتسم بها القطاع حتى الآن.

وبدون إجراء إصلاح شامل للصناعة يقوم على الحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة، فإنه من المرجح أن يستمر نمط نهب الثروة المعدنية في البلد. "إن شعب زيمبابوي يستحق أفضل من ذلك. مع وجود ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ويُقدرون بنحو أربعة ملايين شخص ممن هم في حاجة إلى المعونة الغذائية، فإن هناك حاجة ماسة جداً إلى هذا الإصلاح".

/انتهى

**جهات الاتصال:** لوسي بيك، استشاري اتصالات أول في الدول التي تعاني من النزاع والدول الهشة، [lbeck@globalwitness.org](mailto:lbeck@globalwitness.org)، +44 (0) 7725 260 530

مايكل غيب، قائد الحملة - موارد النزاع، +44 (0) 7808 776 340، [mgibb@globalwitness.org](mailto:mgibb@globalwitness.org)

**ملاحظات للمحررين:**

- يمكن العثور على الخريطة التفاعلية للشركات التي تعمل مؤخراً في امتيازات تعدين الماس في مارج هنا:
- [www.globalwitness.org/insidejob](http://www.globalwitness.org/insidejob)
- نشرت منظمة الشاهد العالمي سابقاً معلومات عن ماس مارج في ثلاث موجزات صدرت في عامي 2011 و 2012 متوفرة على <https://www.globalwitness.org/en/campaigns/conflict-diamonds/zimbabwe/>
- الفيلم القصير الذي يتضمن مقابلات مع ممثلي المجتمعات المحلية المتضررين من التعدين متاح على: [www.globalwitness.org/insidejob](http://www.globalwitness.org/insidejob)

حدود المسؤولية: النسخة العربية هي ترجمة للنسخة الإنجليزية الأصلية. وينبغي أن تعامل هذه الترجمة كمرجع فقط. وفي حالة وجود أي خلاف بين النسخة العربية والنسخة الإنجليزية الأصلية، فإنه يعتد بالنسخة الإنجليزية. لا تتحمل منظمة الشاهد العالمي اية مسؤولية في حالة الإصابة أو الضرر الناجم عن أي أخطاء أو عدم دقة أو سوء فهم لهذه الترجمة.

تقوم منظمة الشاهد العالمي بالعديد من التحقيقات والحملة الرامية إلى منع نشوب الصراعات والفساد المرتبط بالموارد الطبيعية وما يرتبط بذلك من انتهاكات في مجال البيئة وحقوق الإنسان.